لقد تركب النظام السياسي تاريخيا على أساس التسوية الطائفية بين البورجوازيتين المسيحية والاسلامية وزعماء الاقطاع السياسي الطائفيين ، وقد أمنت هذه التسوية طابع الازدواج المطلوب للمصالح التجارية والاقتصادية النامية . فما سمي بالوجه العربي يقدم فرصة التعامل الاقتصادي مع العالم العربي ، وما سمي بالكيان اللبناني الخاص يؤمن العزلة والسور الذي يحمي الداخل اللبناني من تطورات الخارج العربي!

وفي المرحلة الاولى حتى عام ١٩٦٧ ،قبل دخول حركة المقاومة الفلسطينية،كان العامل العربي الخارجي المتمثل بحركة التحرر الوطني العربية يدخل الى لبنان ضمن مجرد التوازن الطائفي القائم ، فالاقطاع السياسي والبورجوازية اللبنانية اللذان كانا على رأس الحركة الوطنية اللبنانية كانا باستطاعتهما التكيف مع الموجة الوطنية العربية ، فحركة التحرر الوطنية العربية لم تزل بعد مسألة خارجية لا داخلية . او بتعبير آخر ان حركة التحرر الوطني العربي لم تصل بعد الى مستوى المس بالتوازن الداخلي التقليدي في لبنان خاصة ان القضية الفلسطينية كانت راكدة . وكان من السهل على « الزعماء الوطنيين » آنذاك أن يضعوا الحركة الوطنية اللبنانية وعلاقتها بحركة التحرر الوطني العربي ضمن أطر وأشكال التوازنات التقليدية القائمة .

لقد كانت عند النظام اللبناني القدرة على احتواء العامل العربي وامتصاصه في داخل توازنه الداخلي . وقد استمرت هذه القدرة على الاحتواء الى حين وجود حركة المقاومة الفلسطينية على الارض اللبنانية .

وبعد عام ١٩٦٧ وانطلاق المقاومة الفلسطينية بدأت الازمة اللبنانية بالانكشاف . فهذه المرة عجزت أسوار العزلة ان تمنع تفاعل حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية بالحركة الوطنية اللبنانية تفاعلا داخليا وعضويا . هذه المرة كان التحدي الوطني من الداخل ، وعلى الحدود ، ومع العدو الصهيوني مباشرة ... وبدأ التناقض الاساسي في الوضع اللبناني : اندماج اقتصادي تام او شبه تام مع العالم العربي ،

ونظام سياسي يحاول بتوازن تقليدي وطائفي ان يحافظ على عزلة لبنان عن التطورات العربية . ان علاقة النظام اللبناني بخطر التوسع الصهيوني حتى على ارض لبنان ونحو جنوبه تؤكد حقيقة هذا التناقض في الوضع اللبناني .

لقد كانت المصالح الاقتصادية تتمركز في العاصمة ، أما **الجنوب** فمهمل بأوضاعه الاجتماعية المتخلفة حيث سيطرة الاقطاع السياسي التي حولته الى سجن كبير . ومقابل المستعمرات الاسرائيلية الحصينة عسكريا والمتقدمة اقتصاديا نجد قرى الجنوب الامامية متخلفة مهجورة غير مسلحة وغير حصينة .

كان النظام اللبناني مزدهرا في العاصمة ومتخلفا في الجنوب . وكان ديموقراطيا في العاصمة .. وديكتاتوريا في الجنوب وعلى الحدود . وكان الجنوب هو « شاهد عيان » على التناقض في الوضع اللبناني ، هنا كانت **تتمركز** الازمة الاجتماعية والسياسية ، وهنا كان « المحرومون » فعلا ، وهنا كان الفلاح الفقير والمزارع الصغير والعامل الزراعي ، وهنا الاهمال الكامل من قبل الدولة .

هذا الوضع المتخلف للجنوب اللبناني لم يكن بحاجة الى أطماع الصهيونية التوسعية به ، بل كان تخلفه وفقره وضعفه **اغراء** بحد ذاته لاسرائيل القابعة على حدوده بأن تتوسع ، وأن تطمع في مياهه وأرضه . صحيح ان اسرائيل لم تحتل الجنوب لاسباب آنية مختلفة ، الا انها كانت تنتظر الفرصة لتحقيق أطماعها في مياه الليطاني وفي أرض الجنوب .